الشرق
الأحد 8 جمادى الأولى 1443 هـ 12 ديسمبر 2021 م العدد 12232

40 % حصته السوقية من القطاع المصرفي.. فوربس الشرق الأوسط:

المصرف الثالث محلياً في قائمة أكبر 30 شركة عامة

الدوحة - الشرق

حلّ مصرف قطر الإسلامي، المصرف، في المرتبة الثالثة ضمن قائمة أكبر 30 شركة عامة في قطر من حيث القيمة السوقية، مما جعله في المرتبة الأولى في القطاع الخاص، من فوربس الشرق الأوسط خلال ندوة وجوائز قطر الرقمية 2021.

واعترافاً بأكبر الشركات في قطر، صنفت مجلة فوربس الشرق الأوسط أفضل الشركات في الدولة بناءً على قيمتها السوقية. مع قيمة سوقية تبلغ 11.9 مليار دولار أمريكي بحصة سوقية تبلغ أكثر من 40 % من القطاع المصرفي الإسلامي في الدولة، احتل المصرف المرتبة الثالثة «للشركة الأكثر قيمة في قطر». وقد تسلم السيد جورانج هيماني، المدير العام للمجموعة المالية في المصرف الجائزة نيابة عن المصرف، بحضور كبار التنفيذيين في شركات رائدة في قطر.

وتعكس الجائزة الجديدة الأداء المتميز للمصرف، وتثبت قوة وتفاني المصرف في العام الماضي. وكأكبر بنك إسلامي في الدولة وفي القطاع الخاص، ارتفع إجمالي الدخل عن فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2021 إلى 6،124 مليون ريال قطري مع صافي أرباح بلغت 2،525 مليون ريال قطري.

وكجزء من خطته للتحول الرقمي وللحفاظ على

خلال تسلم الجائزة

ريادته في الابتكارات الرقمية، أطلق المصرف هذا العام نسخة جديدة كلياً من تطبيق جوال المصرف الحائز على العديد من الجوائز، كما أطلق المصرف خدمة Apple Pay لتمكين العملاء من الدفع من خلال أجهزة Apple، فضلاً عن إطلاق خدمة التداول بالأسهم من خلال تطبيق الجوال بالتعاون مع «المجموعة». كما قام المصرف بتوسيع خدمة التحويل المباشر لتشمل الهند، باكستان، الفلبين والأردن. وقام المصرف بإضافة المزيد من العلامات التجارية إلى خيارات العملاء لاستبدال نقاط برنامج المكافآت «أبشر».

أما على مستوى الخدمات المصرفية للشركات، أطلق المصرف حلاً رقمياً جديداً يهدف الى تسهيل عمليات الدفع لعملائه من الشركات الكبرى بالإضافة إلى تطوير خدمات أجهزة نقاط البيع والبوابة الإلكترونية للدفع وإضافة خدمات جديدة.

وتعليقاً على ترتيب المصرف في هذه القائمة، قال السيد باسل جمال، الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف: «يسرنا أن يكون المصرف من المتصدرين لقائمة أكثر الشركات قيمة في البلاد من قبل مجلة فوربس الشرق الأوسط. ويعكس هذا الترتيب قوة المصرف وتفانيه خلال هذه الأوقات الصعبة. بصفتنا مصرفاً رائداً في قطر، فقد ساهمنا في تطوير القطاع المصرفي ونسعى جاهدين لتطوير إستراتيجية التحول الرقمي ونهجنا المرتكز على العملاء كما يعتبر هذا التقدير تعزيزاً قوياً لخطة الأعمال التي ينتهجها المصرف».

وأضاف السيد باسل جمال: «تعكس هذه الإنجازات نجاح المصرف في الحفاظ على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي القطري شديد المنافسة. وتأتي لتبرهن على الجهود المبذولة من قبل موظفي المصرف، والدعم المستمر من مجلس الإدارة، وثقة عملائنا بخدماتنا، والتزامنا بتطوير منتجاتنا باستمرار. إن تصنيف فوربس يعتبر إضافة جديدة ونوعية لمجموعة التصنيفات المتقدمة والجوائز التي حصل عليها المصرف هذا العام من كبرى المجلات العالمية مثل: «ذا بانكر»، «ذا آشيان بانكر»، «غلوبال فاينانس»، و«ديجيتال بانكر» وغيرها، حيث حصد أكثر من 40 جائزة عالمية».

تركز على تطوير مشاريع البنية التحتية وأراضي المواطنين.. الأصمخ:

موازنة 2022 تدعم قطاعات العقارات والمقاولات والخدمات

الدوحة - الشرق

قال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن الموازنة العامة للدولة «2022» تشير إلى أن إجمالي المصروفات المخطط لها ارتفعت على أساس سنوي بنسبة 4.9 % لتبلغ 204.3 مليار ريال، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع المصروفات التشغيلية المتعلقة بأنشطة استضافة كأس العالم FIFA قطر 2022.

وأوضح التقرير أن تعزيز الموازنة للإنفاق على المشاريع التشغيلية لاستضافة كأس العالم لكرة القدم سيجعل هناك دورا للشركات القطرية فيه، وهذا سيدعم من نمو الشركات الوطنية في المجال العقاري.

وأضاف: إن الموازنة العامة للدولة للعام 2022، تؤكد أن الدولة تواصل التركيز على قطاعي التعليم والصحة، إذ تُقدر مخصصات قطاع التعليم بنحو 17.8 مليار ريال، وتم تخصيص جزء منها لتوسعة وتطوير المدارس والمؤسسات التعليمية. إلى جانب ذلك تم تخصيص مبلغ 20 مليار ريال لقطاع الصحة، تتضمن المزيد من المشاريع والبرامج التطويرية للارتقاء بخدمات الرعاية الصحية المقدمة.

وأوضح التقرير أن الإنفاق على هذين القطاعين من شأنه أن يساهم في تعزيز الأعمال للشركات الخاصة في مجال البناء والتطوير، وهذا سيساهم في تعزيز النمو للشركات المنتجة لمواد البناء في قطر كالحديد والأسمنت.

وفيما يخص تطوير المناطق القائمة وأراضي المواطنين الجديدة، قال التقرير: إنه وفقا لتقديرات سابقة فإن هذه المشاريع تأتي على أعلى قائمة تلك المشروعات وستكون موزعة على مرحلتين، الأولى في 13 منطقة بتكلفة 16.5 مليار ريال من خلال 11989 قسيمة منها 779 قسيمة جديدة والمرحلة الثانية بقيمة 20.5 مليار ريال في 19 منطقة بنحو 21424 قسيمة.

وأضاف: كما تعمل الجهات المعنية على الانتهاء من تنفيذ البنية التحتية في 6165 قسيمة لأراضي المواطنين في مناطق مختلفة وهي جنوب الوكير والخيسة وجنوب سميسمة، بالإضافة إلى تطوير محطات الصرف ومعالجة المياه والضخ وشبكات تصريف مياه الأمطار في عدة مناطق.

وأوضح التقرير أن هذا الإنفاق سيدعم قطاع العقارات، وخاصة أن التوجيهات تشير إلى دعم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية وتوفير مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات العالمية وتشجيع الاستثمارات الوطنية، مما سيؤدي إلى ازدياد النمو في الشركات العقارية القطرية، بالإضافة إلى شركات المقاولات الوطنية.

وبين التقرير أن هذه المشاريع ستساهم في انتعاش القطاع العقاري خاصة في المناطق التي يتم التنفيذ بها مما سيساهم في تعزيز حركة الإنشاء والبناء في تلك المناطق وهذا سيؤثر على نشاط القطاع العقاري بالإيجاب في تلك المناطق كما سيساهم بازدياد الطلب على تلك المناطق.

تقليص مشتريات الأصول وتبني موقف يتسم بمزيد من التشديد... تقرير لـ QNB:

تغيير كبير متوقع على السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي

الدوحة - الشرق

تناول تحليل QNB لهذا الأسبوع تحليل الموقف المتشدد من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية، وقال التحليل الاقتصادي للمجموعة إن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لا يزال يتصدر النقاشات المرتبطة بالاقتصاد الكلي. فبعد أن دعم عملية «إنعاش الاقتصاد بعد الجائحة» (2020 - 2021)، التي تشير إلى التعافي الاقتصادي المدفوع بتدابير التحفيز لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من التراجع الحاد، يبدو أن بنك الاحتياطي الفيدرالي بصدد إجراء تغيير كبير على سياسته النقدية من خلال تبني موقف يتسم بمزيد من «التشديد».

وفي إطار السياسة النقدية الميسرة للغاية التي تم اعتمادها في أعقاب الصدمة الناتجة عن الجائحة، خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة إلى مستوى قريب من الصفر وضخ كميات هائلة من السيولة في النظام المالي. وقد تم توفير السيولة إما عن طريق تدابير استثنائية أو من خلال برنامج ضخم لشراء الأصول (التيسير الكمي) بمشتريات تبلغ قيمتها 120 مليار دولار أمريكي شهرياً. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي الأصول في الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أكثر من 8.6 تريليون دولار أمريكي. وقد ساعد ذلك على تحقيق الاستقرار في الأسواق وساهم في تعزيز المعنويات ووفر الدعم للائتمان والطلب.

بنك قطر الوطني

ومع ذلك، فقد بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الآن في «تطبيع» سياسته النقدية. وتم الإعلان عن هذا التغيير رسمياً في سبتمبر 2021، عندما أشار جيروم باول، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، إلى الجدول الزمني المتوقع لعملية «التخفيض التدريجي»، أي عملية تقليص برنامج التيسير الكمي. فقد أعلن باول وقتها عن خفض تدريجي لمشتريات الأصول طويلة الأجل. وبدأ بالفعل التخفيض التدريجي لمشتريات الأصول من 120 مليار دولار أمريكي شهرياً إلى 105 مليارات دولار أمريكي في الشهر الماضي. ووفقاً لتوجيهات بنك الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر، من المقرر أن يتم تخفيض برنامج التيسير الكمي بوتيرة مستمرة بواقع 15 مليار دولار أمريكي حتى منتصف عام 2022، عندما يصل صافي مشتريات بنك الاحتياطي الفيدرالي من الأصول إلى الصفر. وقد شدد باول مؤخراً في إفادته أمام الكونجرس في 30 نوفمبر على أهمية تطبيع السياسة النقدية، مشيراً إلى أن ارتفاع التضخم (المتمثل في صعود مؤشر أسعار الإنفاق الاستهلاكي الشخصي الأساسي إلى 4.1 % على أساس سنوي في أكتوبر) يمكن أن يبرر إنهاء شراء الأصول في وقت أقصر مما كان مخططاً له، مما يعني تخفيض التيسير الكمي بأكثر من 15 مليار دولار شهرياً. وأدى هذا التصريح، الذي فسره العديد من المحللين على أنه تحوّل نحو «التشديد»، إلى زيادة كبيرة في عمليات تجنب المخاطرة في الأسواق، مع انخفاض أسعار الأسهم، وارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتزايد التقلبات.

ومن وجهة نظرنا يقول التقرير: هناك ثلاثة عوامل تفسر الموقف المتشدد الأخير من قبل رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن تسريع عملية تطبيع السياسة النقدية. الأول تجديد ولاية قيادة بنك الاحتياطي الفيدرالي لفترة جديدة مدتها أربع سنوات، مما يعزز شرعية أي تغيرات مهمة في السياسة النقدية. وثانياً، على الرغم من أن الاقتصاد الحقيقي للولايات المتحدة لا يزال بحاجة إلى دعم لتحقيق مستويات التوظيف التي كانت سائدة قبل الجائحة، وثالثاً، نظراً لأن قواعد بنك الاحتياطي الفيدرالي تتطلب إنهاء التيسير الكمي قبل أي زيادة في سعر الفائدة الأساسي، فإن البنك يهيئ الظروف للاستجابة بسرعة لأي ضغوط محتملة في الأسعار على صعيد التضخم. بعبارة أخرى، يريد بنك الاحتياطي الفيدرالي أن يتم إنهاء عملية التيسير الكمي في أسرع وقت ممكن حتى يتمكن من رفع أسعار الفائدة بسرعة في حالة ارتفاع التضخم من المستوى الحالي، مما يتطلب إجراءات أقوى من صانعي السياسة.

وبشكل عام، فإن التحوّل إلى موقف متشدد أصبح حقيقة واقعة. ومن وجهة نظرنا، من المرجح أن تزداد وتيرة الخفض التدريجي للتيسير الكمي أو تقليص مشتريات الأصول من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي لتبلغ 30 مليار دولار أمريكي شهرياً بدلاً من 15 مليار دولار أمريكي في الشهر حالياً. وهذا يعني أن برنامج التيسير الكمي سينتهي في الربع الأول من عام 2022. ومن حيث المبدأ، يمكن أن يمهد هذا الأمر الطريق لرفع أسعار الفائدة بالفعل في النصف الأول من العام المقبل.